الثورة والثورة المضادة في السودان والبحث عن الاستقرار

سرحات أوراكجي*

الملخص: يتناول هذا البحث تقييم الاضطرابات الأخيرة التي شهدتها السياسة السودانية، من خلال الجهات الفاعلة في الثورة والثورة المضادة التي ميّزت مرحلة ما بعد البشير، ويرى أن الانكماش الاقتصادي كان من أكثر القضايا التي شكّلت تحدّيًا في سنوات حكم عمر البشير الأخيرة، وقد تحول إلى أزمةٍ اقتصاديةٍ كبيرةٍ عام 2018، وشهدت شوارع الخرطوم احتجاجاتٍ شديدةً كما حدث في الربيع العربي، أدّت في 11 نيسان 2019 إلى وضع حدٍّ لحكم البشير الذي استمر ثلاثين عامًا. وقوبلت وعود المجلس العسكري المؤقّت بالانتقال إلى الإدارة المدنية بالشكوك من قبل الرأي العام. وأسفر الهجوم الدموي على الجماهير المؤيدة للديمقراطية التي رفضت مغادرة الشارع يوم 3 حزيران 2019 عن مقتل 128 مدنيًّا. وقد أظهر الحادث الأخير تردّد المجلس العسكري المؤقّت القريب من محور السعودية ومصر والإمارات في التخلّي عن السلطة، وتحول السودان إلى ميدان للصراع بين قوى الثورة والثورة المضادة.

* باحث، تركيا

Revolution and Counter-Revolution in Sudan and the Search for Stability

SERHAT ORAKÇI*

ABSTRACT This research examines the recent turmoils that characterize Sudanese politics since the ousting of Bashir between the revolutionary and counter-revolutionary actors. It is seen that the economic downturn was one of the most challenging issues in the last years of Omar al-Bashir's rule and has turned into a major economic crisis in 2018, where Khartoum streets witnessed strong protests resemble those of the Arab Spring, led to the end of the 30-year rule of Bashir on April 11, 2019. The public opinion questioned the promises of the Interim Military Council of transiting authority to a civil administration. The bloody attack on the pro-democracy masses, who refused to leave the street on June 3, 2019, killed 128 civilians. This incident demonstrated the tendency of the Interim Military Council toward the axis of Saudi Arabia, Egypt and the UAE in relinquishing power; and the turning of Sudan into a field of conflict between the forces of revolution and counter-revolution.

* Researcher, Turkey

رؤية تركية
2019 - (8/3)
41 - 29

Doi: 10.36360/1560-008-003-003

موجز تاريخ التدخلات العسكرية والعلاقات (المدنية – العسكرية) في السودان:

عند النظر إلى تاريخ السودان الحديث نرى أن الجيش والعسكر يشكلان بين الحين والآخر عنصرًا مهمًا في الحياة السياسية، كما هو الحال في الشرق الأوسط والبلدان الإفريقية. فقد نالت السودان استقلالها عن الحكم الإنكليزي المصري في عام 1956، وشهدت الانقلاب العسكري الأول عام 1958، إلى جانب الانقلابات العسكرية ذات الألوان الأيديولوجية المختلفة التي حدثت بين عامي 1969 و1989. إذ كان الانقلاب العسكري عام 1958 بقيادة إبراهيم عبود بدوافع وطنية، والانقلاب العسكري عام 1969 بقيادة جعفر النميري بدوافع اشتراكية، والانقلاب العسكري الذي قاده عمر البشير عام 1989 ذا توجهٍ قومي عربي مصبوغ بصبغةٍ إسلامية.

على الرغم من اختلاف الدوافع الأيديولوجية في هذه المبادرات العسكرية فإن النتائج تشير إلى سماتٍ مشتركة بينها، تتمركز حول انتهاكات حقوق الإنسان والاستبداد. فعلى سبيل المثال تدهورت المسألة الجنوبية التي تركت بصمتها على فترة ما بعد 1956 بدلًا من التحسّن في ظل الأنظمة المختلفة التي جاءت في 58 و69 و89، وانتهت بتقسيم السودان في عام 2011. وعلى الرغم من تصوير الجيش على أنه العنصر المحافظ على الاستقرار في البلاد والضامن لسلميّتها وفقًا للخطاب الرسمي للدولة، فإن القمع والعنف والممارسات الاستبدادية لهذه الأنظمة دفعت البلاد إلى عتبة معضلاتٍ أكبر.

وقد شهدت جمهورية السودان حربين أهليتين كبيرتين عقب استقلالها بين عامي 1955–1972 وبين عامي 1983–2005، كما كان كلٌّ من إقليم دارفور منذ عام 2003، ومنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق الجنوبي مسرحًا للصراعات الداخلية منذ عام 2011. وهذه الاشتباكات المسلحة تشير إلى أن السودان ليست بمأمنٍ من الاضطرابات الداخلية، وأنها لم تشهد السلام إلا لفترةٍ قصيرةٍ للغاية بين عامي 1972–1983.

إن الأزمات الإنسانية والخسائر البشرية التي ولّدتها هذه الاشتباكات، والأموال التي أُنفقت على الأسلحة تركت عبئًا ثقيلًا على عاتق البلد، وأدت إلى هدر موارده الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، خُصِّص 14 ٪ من ميزانية عام 2018 لقطاع الدفاع، بينما كانت الحصة المخصصة لقطاع التعليم 3 ٪ فقط، والحصة المخصصة للقطاع الصحي أقل من حصة التعليم[1]. وكان الوضع في السنوات السابقة أسوأ من ذلك، فقد ذُكِر في عام 2016 مثلًا أن جزءًا كبيرًا من الميزانية خُصِّص للصناعات الدفاعية. ووفقًا للتقديرات، يُحوَّل ما لا يقل عن 5 مليارات دولار إلى صناعات الدفاع كل عامٍ، وبالمقابل تجاوزت تكلفة دارفور وحدها على الدولة 30 مليار دولار.[2]

كما شهد تاريخ السودان الحديث ثلاثة أنظمة ديمقراطية؛ الأول في عام 1956 استمرّ سنتين، والثاني في عام 1964 استمرّ خمس سنوات، والثالث في عام 1986 استمرّ ثلاث

سـنوات، وفي كل مرةٍ عادت الأنظمة العسـكرية عبر الانقلاب بحجّة الاضطرابات والأزمة الاقتصادية.

وقـد مهّد العنف وسـوء الإدارة اللذان تميزت بهما الأنظمة العسـكرية كما ذُكر آنفًا الطريقَ أمـام تكريس المشـكلات وتجذرها في البـلاد. وهذه التنقلات بين الأنظمة المدنية والعسـكرية التي تميزت بها السـودان خلال تاريخ اسـتقلالها القصير تذكّرنا بتشبيه البندول التي ذكره علي مزروعـي وهـو أحد أهـم الأكاديميين الكبـار في إفريقيا، إذ يشـبّه حالة الـدول الإفريقية بعد الاسـتقلال ببندولات تتأرجـح بين الأنظمة العسـكرية والمدنية، والحـزب الواحد والتعددية الحزبية.

فالرفاهية التي أتى بها نظام التعددية الحزبية، وفقًا لهذا التشـبيه، وأوضاع عدم الاسـتقرار والفساد التي تمهّد الطريق أمام تدخل الجيش في السياسة، تُحْيِيان المطالب الديمقراطية والرغبة في الانتقـال إلى نظـام التعدديـة الحزبيـة في البـلاد من جديـد.[3] ومن ثَمّ لا يمكـن حدوث أي تغـيرٍ أو تحـوّلٍ حقيقـي في الدولة الإفريقية التـي تعيش في دائرةٍ مفرغةٍ بـين حالتَي المد والجزر باسـتمرار. وتاريخ السودان السـياسي نموذجٌ من حالة المد والجزر هذه. استقلّت السودان في عـام 1956 من الإدارة المصرية الإنكليزية، وعاشـت سـنتين من النظام البرلماني، ثم شـهدت الانقـلاب العسـكري الأول عـام 1958. واسـتمرّ حكـم إبراهيـم عبود حتى عـام 1964،

واضطـرّ إلى الاسـتقالة بعدهـا نتيجة الاحتجاجات التـي تلقّت الدعم من الحركة الإسـلامية واليسار السوداني.

وتميـزت فـترة نظام التعددية الحزبية بين عامي 1964 و1969 بعدم الاسـتقرار، فمهّدت الطريـق لاسـتيلاء جعفر النميري على الحكم بانقلاب عسـكري عـام 1969. وغيّر النميري زعيمُ الحزب الاشتراكي السوداني توجهه من الكتلة السوفيتية إلى الكتلة الأمريكية، فاندلعت الاحتجاجـات في الشـوارع عـام 1985، وانتهت بإسـقاطه. ولم يخـلُ نظام التعدديـة الحزبية والائتلافات التي سادت بين عامي 1986 و1989 من المشكلات والأزمات، وتحرك الجيش مرةً أخرى من أجل تسلّم السلطة برئاسة عمر البشير في عام 1989.

عند النظر إلى تاريخ السودان الحديث نرى أن الجيش والعسكر يشكلان بين الحين والآخر عنصرًا مهمًا في الحياة السياسية كما هو الحال في الشرق الأوسط والبلدان الإفريقية. فقد نالت السودان استقلالها عن الحكم الإنكليـزي المصري في عـام 1956 وشهدت الانقلاب العسكري الأول عام 1958

وصـل عمـر البشـير إلى السـلطة بانقـلاب أبيـض عام 1989 بمسـاندة مـن الحركة الإسـلامية. ودخلت السـودان مرحلةً جديـدةً عند نجاح مـشروع الانقلاب الـذي خطّط لـه زعيم الحركة الإسـلامية حسـن الترابي شـخصيًّا. وشـهدت الفترة هذه انتهاء التمييز بين الدِّين والدولة، وأصبح الدين الإسـلامي فيهـا الأيديولوجية الرسـمية للدولـة، لكنها دخلت منذ البداية في إشـكاليةٍ مـع الولايات المتحـدة الأمريكية الممثـل الرئيس للنظام العالمـي والفائـزة في الحرب البـاردة. وتعرضت سـلطة البشـير-الترابي منذ عام 1993 لعزلةٍ دوليةٍ بسـبب الدعم الذي قدمته لصدام حسـين خلال حرب الخليج، وعلاقات السودان مع الحركات الإسلامية بشكلٍ خاص.

اسـتمرّ حكـم عمـر البشـير ثلاثـين عامًـا إلى أن تعرّضـت سـلطته إلى الاهتـزاز نتيجـة الاحتجاجات التي عمّت الشـوارع، وعاد الجيش اليوم مرةً أخرى ليكون في مركز السياسـة. فالمجلـس العسـكري المؤقّت الذي تشـكّل بعد الانقلاب العسـكري في 11 نيسـان هو الذي يمسك بالسلطة ويشكّل السياسة. والمطلب الرئيس للتشكيلات المدنية التي تسيطر على عملية الاحتجاج هو الانتقال بالبلد إلى العملية الانتخابية، وتأسيس إدارةٍ مدنية. والمجلس العسكري المؤقـت بالمقابل بـدأ يتحرك في الاتجاه المعاكس للجماهير المناصرة للثورة، ويجرّ أقدامه بشـكلٍ يتماشـى مع توجهات القوى المضادة للثورة في موضوع التحوّل المدني. ولهذا السـبب لّما يصلِ الربيع المتوقّع إلى السودان.

فكرةٌ لم تعرف النجاح: الدولة الإسلامية الديمقراطية العادلة:

نتيجة إسـباغ الطابع الإسـلامي على الدولة والمجتمع في السودان في نهاية تسعينيات القرن الماضي تعزّزت التوقّعات حول موضوعات مثل مدنية السـلطة والتمهيد للحريات ومشاركة الجماهـير في السياسـة والمصالحة والتشـاور. بالمقابـل ألقى اختلاف وجهـات النظر حول هذه الموضوعات بظلاله على العلاقة بين رئيس الدولة عمر البشير وزعيم الحركة الإسلامية حسن

الترابي، وكان سببًا للشقاق بينهما. ففي هذا المنعطف الحرج، تركزت أفكار حسن الترابي على تقليص دور الدولة والجيش وزيادة الوعي الشعبي وتقييد صلاحيات الرئيس؛ لذا جرى طرده من المشهد السياسي، ولم تتحقق مدنية السلطة المتوقعة، وانتقلت السلطة في السودان إلى حكم الفرد الواحد منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، وعززت هذه الحالة وضع المعارضة ضد السلطة في الداخل والخارج من جانب، وتحولت البلاد إلى نموذج لإخفاق الأيديولوجية الإسلامية من جانب آخر، إذ بقي الإخفاق سيد الموقف، ولم تتغير النتيجة مع مرور الزمن على الرغم من تأسيس نظام اقترن اسمه بالإسلام. فقد أصبح الظلم والفساد والبطالة وتدني الأجور وتكاليف المعيشة المرتفعة وممارسات قوات الأمن السيئة وتدني جودة الخدمات التعليمية والصحية وانتشار الفقر والانتخابات المثيرة للشكوك والقيود المفروضة على حرية التعبير– من المشكلات المزمنة، وازدادت الاتهامات الموجهة إلى السلطة داخليًّا وخارجيًّا.

تطورت التجربة السودانية إلى الدولة الإسلامية بعد عام 1989، لكنها أخفقت في تكييف هذا النموذج المثالي مع قضايا العصر الحديث كبنية الدولة والمجتمع، وتمكين الشعب من موقعه في تحديد السياسة، وإشراك المعارضة في السياسة. وعلى الرغم من أن أفكار حسن الترابي حول الدولة الإسلامية وُضِعَت على الورق بوصفها دولة إسلامية مثالية، لكن هذه المثالية بقيت بعيدةً عن التطبيق. فقد نص الدستور الإسلامي لعام 1998 بوضوح على أن السودان دولةٌ إسلاميةٌ اتحادية.[4] وبعد الموافقة على هذا الدستور بفترة قصيرة، أُبعِدَ مهندس الدستور حسن الترابي عن السلطة، وتحولت السلطة في السودان إلى حكم الفرد الواحد. وحُلَّت مسألة الجنوب السوداني في إطار اتفاقية السلام الشامل الموقعة في عام 2005، وأطلق الدستور المؤقت الجديد الضوء الأخضر لبدء العملية الديمقراطية في السودان. فنصّ دستور عام 2005 المؤقت على أن السودانَ دولةٌ متعددة الثقافات، وأكّد في الوقت نفسه صحة الممارسات الديمقراطية. كما حدّد البند 57 من الدستور نفسه مدة ولاية الرئيس بولايتين.[5]

حافظ عمر البشير على منصبه في السلطة في الانتخابات العامة التي أُجريت في عامي 2010 و2015 بعد اعتماد دستور 2005 المؤقت، ودفعت عقبة الدستور أمام ترشحه لانتخابات 2020 الحزبَ الحاكمَ إلى المناورة حول الدستور. واعتمادًا على الأغلبية البرلمانية، أعلن حزب المؤتمر الوطني عن ترشيحه عمر البشير لانتخابات عام 2020 متجاوزًا المعارضة الداخلية الضعيفة داخل الحزب، ومتجاهلًا ردود أفعال عامة الشعب السوداني. وجاء رد المعارضة على هذا القرار الحساس الذي وضع بصمته في عام 2018 إلى جانب الأزمة الاقتصادية، بالسير نحو إنهاء نظام حكم الفرد حتى النهاية.

يتبوّأ الوضع الاقتصادي في السودان مكانةً مهمّةً في نظر الجمهور إلى السلطة كما ذكرنا سابقًا، وكان الوضع الاقتصادي مفتاح الحراك الجماهيري الذي انطلق عام 2018. وكانت السودان قد أقامت علاقات براغماتيةً للغاية مع الأطراف الدولية غير الأوربية ومع الدول العربية بسبب العقوبات التي فُرِضَت عليها عام 1997، وشهدت حالة من الاسترخاء بسبب

زيادة عائداتها من النفط. وشهد الاقتصاد السوداني نموًّا بمعدل 7.1 ٪ سنويًّا في الفترة ما بين عامي 2000 و2010، التي كان فيها القطاع غير النفطي مهمَلًا بشدة، وحُرِمَت البلاد من هذا المورد بعد التقسيم، ودخلت في مرحلة من تباطؤ النمو الاقتصادي، وتراجع معدل النمو السنوي في الفترة التي أعقبت عام 2010 فأصبح 3.5 ٪.[6] ولا شكّ أن هذا التباطؤ والانكماش في الاقتصاد يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتقسيم البلاد في عام 2011، حيث خسرت السودان ثلاثة أرباع عائداتها النفطية بسبب هذا التقسيم.

إلى جانب المسار الاقتصادي السيّئ هذا، يشكل عدم التوزيع العادل للدخل إحدى المشكلات الرئيسة. وفقًا لبيانات تقرير ملف الفقر في السودان الذي أعده بنك التنمية الإفريقية بناءً على الدراسة الميدانية التي أجراها في حزيران 2018، يعيش أكثر من 25.2 ٪ من نسبة سكان السودان الذي تجاوز عدد سكانه 40 مليون نسمة في مستوى أدنى من خط الفقر، بينما يعيش 36.1 ٪ من نسبة السكان في مستوى الفقر. وهناك فجوةٌ كبيرةٌ بين الأقاليم، إذ يعيش نسبة 64 ٪ إلى 67 ٪ من نسبة سكان الأقاليم مثل جنوب كردفان ودارفور الأوسط ودارفور الغربي في مستوى الفقر.[7] ووفقًا لتقرير الأمم المتحدة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في السودان الصادر عام 2018، يعيش مليونا شخص في وضع التشرد الداخلي، ومليون ومئتا ألف يعيشون في وضع اللجوء، ويبلغ مجموع عدد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية 5.5 مليون شخص، وهو ما يعادل 14 ٪ من السكان.[8]

إن عدم وجود تحولٍ يتماشى مع الممارسات المعاصرة في المجال السياسي عزّز سلطة الفرد الواحد، والحزب الواحد في السودان، وإنّ عجز الدولة عن تحقيق العدالة في المجال الاجتماعي والاقتصادي ولّد فيها مجتمعًا من طبقتين على شكل أغنياء وفقراء. هذه الأوضاع التي لم تنسجم مع المثل العليا للدولة الإسلامية بيّنت الفجوة بين التصميم النظري والممارسات الواقعية بوضوح، حيث تسببت في ظهور استياءٍ شديدٍ من الرأي العام وعزّزت حجج المعارضة المناهضةً للسلطة.

شعبٌ يبحث عن الثورة و"الربيع السوداني":

شهد التاريخ السياسي السوداني من حين لآخر أحداثًا مختلفةً، مثل الاحتجاجات في الشوارع والإضرابات والاعتصامات والعصيان المدني، وجرى تغيير السلطة في عام 1964 وعام 1985 كما ذُكِرَ آنفًا نتيجة الاحتجاجات في الشوارع التي شاركت فيها مجموعاتٌ أيديولوجيةٌ مختلفةٌ. وقد أدّت المشكلات الاقتصادية والسياسات القمعية دورًا مهيمنًا على هذه الحركات الاحتجاجية في الخرطوم وغيرها من المدن الكبرى. كما شهدت فترة حكم عمر البشير التي بدأت في عام 1989 احتجاجاتٍ جماهيريةً من قبل جماعات المعارضة من وقتٍ لآخر أيضًا. والجدير بالملاحظة هنا على وجه الخصوص تشكيل التحالف الوطني الديمقراطي من خلال تجمع مختلف التشكيلات المعارضة المحظورة عام 1989. وقام التحالف الذي جمع بين جميع التشكيلات المعارضة تقريبًا في السودان بين عامي 1989 و 2005 بالعمل على

إعادة تأسيس حياة ديمقراطية في البلاد من خلال إنهاء حكم عمر البشير بالطرق السلمية. وفي نهاية المطاف دخل تحالف قوى الإجماع الوطني السوداني المعارض الذي جمع بين التشكيلات السياسية التقليدية والعلمانية في عملية السلام، وتوصّل إلى اتفاق مع الدولة، وحلّ نفسه في عام 2005.

عقب اتفاق السلام الشامل عام 2005، توجهت السودان إلى الاستفتاء من أجل حلّ مسألة الجنوب، وانقسمت البلاد قسمين عام 2011. وهكذا وصلت المشكلة الأكثر أهمية في فترة ما بعد استقلال السودان إلى نهايتها. وإلى جانب الخسارة التي تعرضت لها السودان من حيث الأرض والسكان لدى انفصال الجنوب عنها عبر الاستفتاء- فقدت البلاد ثلاثة أرباع عائداتها من النفط، والتي تشكّل العمود الفقري لاقتصادها. وعند النظر إلى مرحلة ما بعد 2011، ندرك تمامًا الأهمية الحيوية لعائدات النفط في الحفاظ على البنية الاقتصادية. فبفضل الازدهار الاقتصادي لصادرات النفط إلى الصين منذ عام 1999 أصبحت السودان بمثابة النجم الساطع لإفريقيا حتى عام 2011. ونلاحظ كذلك أنها شهدت أول موجةٍ خطيرةٍ من الاحتجاجات ضد السلطة بالتوازي مع عملية الربيع العربي، وشهدت عددًا من الاحتجاجات المختلفة بين عامي 2011 و2013، ونجحت الحكومة التي لم تكن منهَكَةً اقتصاديًّا حينها في قمع هذه الأحداث من خلال قوات الأمن، وقتل أكثر من 200 شخص.

شهد التاريخ السياسي السوداني من حين لآخر أحداثًا مختلفةً مثل الاحتجاجات في الشوارع والإضرابات والاعتصامات والعصيان المدني وجرى تغيير السلطة في عام 1964 وعام 1985 نتيجة الاحتجاجات في الشوارع التي شاركت فيها مجموعاتٌ أيديولوجيةٌ مختلفةٌ

واصل تحالف قوى الإجماع الوطني السوداني المعارض بقيادة فاروق أبو عيسى معارضته للسلطة بعد عام 2005 باعتباره قوى الإجماع الوطني. وكان من بين أعضائه أهم الوجوه السياسية في السودان؛ زعيم حزب الأمة الصادق المهدي، وزعيم الحركة الإسلامية حسن الترابي. في عام 2012، وجرت صياغة الخطة الانتقالية التي اقترحت مجلسًا رئاسيًّا يضمّ عضوًا واحدًا ممثلًا عن كل إقليم من الأقاليم الاتحادية، ومجلسًا وزاريًّا يضمّ 20 وزيرًا.[9] وبدل التغلب على المشكلات بالإصلاحات الحقيقية، دفع البشير البلاد إلى الخضوع لالتزامات جديدة من خلال المساعدات المالية من الممالك العربية. ورغم الرفاهية المؤقتة التي حققتها السودان من خلال زيادة الاستثمارات الأجنبية من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر مقابل تزويد قوات التحالف اليمنية بالجنود، فإن بنية الدولة بقيت مرهقةً، وأصبحت تغطية تكاليف الدفاع المرتفعة تزداد صعوبةً باطراد. ومن أجل تخفيف الضغط على ميزانية الدولة، حاولت الدولة التغلب على المشكلات الاقتصادية من خلال خفض الدعم للمنتجات الغذائية الأساسية تماشيًا مع توصيات صندوق النقد الدولي.

منذ بداية عام 2018 بدأت تلوح في الأفق بوادر أزمةٍ جديدةٍ للسلطة. فالأزمة الاقتصادية المتفاقمة بعد الانقسام كان لها تأثير الدومينو على السودان، حيث أدّت إلى اجتماع القوى السياسية المعارضة للحكومة في وقتٍ قصير. والجدير بالذكر أن الاحتجاج الذي بدأ في مدينة عطبرة في تاريخ 19 كانون الأول 2018 اكتسب زخمًا، وانتشر إلى الأجزاء المختلفة من البلاد، وتحول إلى حركة احتجاج عامة. استهدفت شعارات الحشود التي جمعتها الظروف الاقتصادية المتدهورة الحكومة بشكلٍ مباشرٍ عمر البشير الذي حكم البلاد منذ ثلاثين سنة. وبقي الشعار المألوف المستخدم في تونسٍ ومصرٍ وليبيا واليمن وسوريا خلال عملية الربيع العربي "الشعب يريد إسقاط النظام" يجلجل في الشوارع لعدة أشهر.

إن بقاء السلطة عاجزةً أمام تأثير احتجاجات التشكيلات التي اجتمعت تحت اسم قوى التغيير والحرية من أجل التغيير في الساحة السياسية- مهّد الأرضية لنزول العسكر إلى الساحة من جديد. وعاد الجيش إلى الظهور في الساحة السياسية من جديد بعد مرور 30 عامًا على الانقلاب الذي حدث في 11 نيسان. ولم يقتصر التدخل على الجيش بل بادرت إليه جميع القوى المسلحة من الاستخبارات والأمن وقوات التدخل السريع، وقد ظهر للعيان أن الأطراف التي تؤدّي دورًا في هذا التدخل تتحرك بالتنسيق مع مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة. لهذا السبب، بقيت التشكيلات المدنية التي تنتظر الربيع في السودان وحيدةً في مواجهة القوى المناهضة للثورة بعد عمر البشير.

السودانيون الشباب ويسار السودان:

تمتاز السودان بأنها بلدٌ ذو خصائص ديموغرافية شابة وديناميكية للغاية. يبلغ عدد سكان السودان 42 مليون نسمة، يشكّل الشباب دون سن الرابعة والعشرين 60 ٪ من السكان، ومتوسط أعمار السكان تسع عشرة سنة.[10] وفي هذا السياق، فإن أكثر الجوانب إثارةً للانتباه في عملية الاحتجاج التي تعول عليها الثورة في السودان- هو تعبئة الشباب، واستخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي، ودعم الثورة بنشاطٍ من قبل السودانيين في الشتات. فالمنظمات المدنية التي نظمت منذ شهر كانون الأول 2018 وحتى اليوم مختلفَ الإجراءات المناهضة للحكم مثل الإضرابات والاحتجاجات والعصيان المدني والاعتصام- قامت بتنظيم الشباب وأظهرت موقفًا مثيرًا للدهشة ضد السلطة.

تميزت الاحتجاجات الشبابية بأنها تجري على شكل تمرد الشباب على السلطة، بدلًا من الاصطفاف الأيديولوجي بين المجموعات السياسية. ولا شك أن بعضٍ العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعدم كفاية قطاع التعليم والبطالة المرتفعة أدّت دورًا مهمًا في تمرد هذه الجماهير الشابة التي لم ترَ في حياتها أيّ زعيم سياسي سوى عمر البشير. يهاجر الشباب السوداني بحثًا عن العمل إلى أوربا وأمريكا الشمالية، إضافة إلى الدول الناطقة بالعربية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، بل إلى بلدان أخرى، مثل مصر وليبيا على الرغم من المخاطر الحقيقية فيها.

تشمل التشكيلات المدنية التي اجتمعت تحت قيادة قوى الحرية والتغيير التي أدّت دورًا رئيسًا في الأعمال المناهضة للحكومة حتى اليوم التشكيلات السياسية التقليدية والعلمانية في السودان. هذا التشكيل الذي جرى إقصاء الإسلاميين منه يشبه تشكيل الاتحاد الوطني الديمقراطي الذي عارض السلطة في تسعينيات القرن الماضي. من الطبيعي عدم مشاركة التشكيلات التي تمثل الجنوب في هذا التشكيل اليوم بسبب التقسيم الذي جرى في عام 2011.

يضم تشكيل قوى الحرية والتغيير بين جناحيه حزب الأمة القائم على أرضية الطريقة الصوفية، ويمثل الفروع التقليدية للسياسة السودانية، إلى جانب الحزب الشيوعي السوداني وحزب المؤتمر السوداني اليساري. ولا يقتصر تشكيل قوى الحرية والتغيير على أحزاب سياسية فقط، بل تشارك فيه النقابات العمالية غير الرسمية، مثل جمعية المهنيين السودانيين أيضًا. إنّ تأثير اليسار والشيوعيين السودانيين محسوسٌ بين النقابات المهنية، ولاسيما تلك التي تضم المعلمين والمحامين والصيادلة والأطباء والمهندسين. شُكّلت قوى التغيير والحرية بعد 11 نيسان، وهي التي تنظّم الشارع، وتُجري عملية التفاوض مع المجلس العسكري المؤقت، فهو في هذه الحالة يخاطب قاعدةً اجتماعيةً واسعة.

أطلق المجلس العسكري المؤقت وعدًا بالانتقال إلى الإدارة المدنية بعد انقلاب 11 نيسان 2019، وقد صُوِّر الجيش بوصفه حارسًا للثورة أيضًا. تعرقلت عملية التفاوض الجارية مع

المجلس العسكري المؤقت حول الانتقال إلى الإدارة المدنية بعد الانقلاب العسكري، بسبب ظهور الخلافات. وقد أصبح المشهد أكثر وضوحًا في السودان في تاريخ 3 حزيران 2109، حيث نُظِّم هجوم دموي على المتظاهرين من أجل الانتقال إلى الإدارة المدنية وعلى حراس الديمقراطية المناوبين أمام مبنى وزارة الدفاع، وفُرِّقت الجموع بعد مقتل 128 شخصًا في هذا الهجوم، ونُقلت جثث جديدة عبر نهر النيل لعدة أيام واختفى الكثيرون، ولم يسمع بهم أحد. وقد أدان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذا التدخل الدموي الذي مهّد أمام إيقاف عضوية السودان في الاتحاد الإفريقي. وفي تاريخ 3 حزيران 2019، أصبح من الواضح أن المجلس العسكري المؤقت غير راغب في الانتقال إلى الإدارة المدنية، وأن الجيش يريد الحفاظ على موقعه المهيمن في السلطة، وهذا الوضع يعني عملية ترويض بالنسبة للتشكيلات الراغبة في الثورة.

قوى الثورة المضادة واستمرار الوضع الراهن:

تسعى القوى المعارضة للثورة والقوى المؤيدة للثورة في السودان على حدٍّ سواء بهمةٍ ونشاطٍ إلى تصميم السياسة. وبالمقابل يريد الذين يخافون على مصالحهم الشخصية بقاء الأوضاع على حالتها الراهنة، ولا يريدون للدولة أن تسلك مسلكًا مختلفًا، والتعاون قائمٌ على قدم وساق بين هذه الأطراف الذين يريدون تقاسم أكبر كعكةٍ ممكنةٍ من النظام الحالي.

واللافت للنظر كذلك، أن المجلس العسكري المؤقت الذي وعد بإقامة إدارةٍ مدنيةٍ في البلاد في وقتٍ قريب، يبتعد شيئًا فشيئًا عن هذا الوعد، ليحكم قبضته، ويستبد بالحكم. ويبدو أن تفاهمات المجلس العسكري المؤقت مع مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص فعالةٌ حول ابتعاده عن الثورة، والانضمام إلى صفوف الثورة المضادة. إن الخطاب العنيف الذي وجّهه كل من عبد الفتاح برهان رئيس المجلس العسكري المؤقت، ومحمد حمدان القائد الأعلى لقوات الدعم السريع بعد زيارتهما إلى مصر والإمارات العربية المتحدة والسعودية إلى التشكيلات التي تواصل ضغطها لتشكيل الإدارة المدنية يوضح صحة هذا الموقف بشكل كافٍ.

مقابل الدعم الذي تلقاه المجلس العسكري المؤقت بقيمة ثلاثة مليارات دولار من المملكة العربية السعودية، بعث إشارةً إلى أنه لن يسمح بأي تغييراتٍ في مسار السودان. وأرسل جنودًا سودانيين جددًا إلى اليمن بعد وقتٍ قصيرٍ من زيارة المملكة العربية السعودية في رمضان.[11] تعمل أطراف الثورة المضادة على إبقاء السودان في حرب اليمن، وتقليل نفوذ القوى المناهضة للسعودية والإمارات ومصر في البحر الأحمر. ومن أجل الحيلولة دون وصول التشكيلات المعارضة لهذه السياسة إلى السلطة في السودان تعمل هذه الدول على صياغة السياسة بالمال. وقد أصبحت هذه المحاولات المعرقلة للعملية الثورية مفهومةً. لكن هذه التدخلات الخارجية قابلتها الجماهير بالرفض. واكتسب غضب الجماهير المؤيدة للثورة على المواقف السعودية والإماراتية والمصرية واليمنية أهميةً كبرى بعد إعادة تشكيل السياسة في 11 نيسان 2019.

خلال شهري نيسان وأيار 2019، أخفقت الأطراف المتفاوضة لتشكيل مجلس رئاسي مدني مؤقت في الوصول إلى الاتفاق نتيجة عدم الثقة المتبادلة. وكان الخلاف الأكثر أهميةً في هذه المفاوضات على الشخص الذي سيقود المجلس الرئاسي، ونسبة المدنيين والعسكريين في المجلس الذي سيُشكّل. وأصدر المجلس العسكري المؤقت تصريحات متكررة تتهم قوى التغيير والحرية. وفي 3 حزيران 20189 جاء رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد حاملاً مبادرةَ وساطةٍ بصفته رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأعلن تشكيل قوى التغيير والحرية موافقته على الصيغة التي قدمها الجانب الإثيوبي، لكن المجلس العسكري المؤقت رفضها. وقد أظهر العنف الذي لجأ إليه المجلس العسكري المؤقت في 3 حزيران في الواقع أنه لا ينوي مشاطرة التشكيلات المدنية سيادتها على السلطة في البلاد.

تسعى القوى المعارضة للثورة والقوى المؤيدة للثورة في السودان على حدٍّ سواءٍ بهمةٍ ونشاطٍ إلى تصميم السياسة وبالمقابل يريد الذين يخافون على مصالحهم الشخصية بقاء الأوضاع على حالتها الراهنة ولا يريدون للدولة أن تسلك مسلكًا مختلفًا

ولكن الذي حصل أن التشكيلات التي ترفع أصواتها في الشوارع لم تخضع لقمع الإدارة العسكرية ولا لتهديداتها، وأعادت تنظيم نفسها، ونظمت احتجاجات كبيرة للغاية في 30 حزيران في أعقاب أعمال التمرد والعصيان المدني. هذه التشكيلات التي نظمت نفسها بوسائل تقليدية في بيئة مغلقة على الإنترنت؛ أرسلت رسالة واضحة للحكم العسكري، وأظهرت استمرار النضال الديموقراطي. وهذه المقاومة الشعبية تدل على أن المجلس العسكري رغم حكمهم الفعلي في الوقت الحاضر فإنه عاجزٍ عن ضمان الاستمرار في السلطة كما يريد. ولهذا السبب بقي المجلس العسكري مضطراً للجلوس على طاولة المفاوضات مع التشكيلات المدنية. وتم اتخاذ القرار في 4 تموز بتشكيل بنية تجمع العسكريين والمدنيين على شكل 5+5+1 بوساطة إثيوبيا والاتحاد الإفريقي.

وبهذا الاتفاق الذي انعقد في 4 تموز دخلت السياسة السودانية مرحلة جديدة. والأمر الهام في هذه المرحلة هو فترة الثلاث سنوات المؤقتة، وتمكين الشعب بعدها من التوجه إلى الانتخابات عام 2022. والفرحة الهزيلة التي خلقها هذا الوضع في أوساط المشاركين في الاحتجاجات؛ تثير أجواء الثورة التي لم تكتمل. فالعسكر لم يتخلوا عن صلاحياتهم في الحكم للمدنيين، لكنهم بالمقابل كانوا مضطرين لقبول مشاركتهم.

الخاتمة والتقييم:

إن قيام قوى الثورة المضادة بمنع الانتقال إلى المرحلة الديمقراطية الرابعة في السودان باستعمال القوة واجه مقاومةً شديدةً من التشكيلات المعارضة للسلطة. وعلى الرغم من التدخل الشديد من قبل قوات الأمن، تواصل جماعات الاحتجاج دعواتها إلى الانتقال إلى الإدارة المدنية بعد أن أعادت تجميع صفوفها وتنظيم أمورها. واستطاعت حمل المجلس العسكري

على التراجع خطوة إلى الوراء، ولا شك بأن تأجيل فترة الانتقال إلى الإدارة المدنية في السودان أو تمديدها بالألاعيب المختلفة يؤدي إلى مزيدٍ من عدم الاستقرار الداخلي في البلاد. يؤكد الصادق المهدي زعيم حزب الأمة وأحد السياسيين الخبراء في البلاد، في تصريحاته بأن الأجواء المضطربة في البلاد يمكن أن تفتح الأبواب مشرعة أمام الجماعات الإرهابية المختلفة[12]. كما أن هذا الوضع المؤدي إلى عدم الاستقرار يشكل حالةً حساسةً وحرجةً بالنسبة للأقاليم التي تشهد الأزمات وتستمر فيها الصراعات المسلحة مثل دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق.

إن عدم وجود ضغطٍ دولي قوي على السلطة العسكرية في السودان، يدل على أن التشكيلات التي تنتظر الربيع السودانيً أمامها طريقٌ صعبٌ. ومع ذلك، فإن انقطاع الإنترنت في جميع أنحاء البلاد بعد 3 حزيران وسيطرة قوات الدعم السريع الصارمة على الطرقات والشوارع والسيطرة العسكرية على وسائل الإعلام، يجعل من الصعب تنظيم التحركات الجماعية وتحد من حركتها. وعلى الرغم من كل هذه السلبيات، يبدو أن أنصار الثورة المقاومين لسلطة المجلس العسكري المؤقت والرافضين لفرض الأمر الواقع، والمستمرين في مطالبتهم بالانتقال إلى الإدارة المدنية المؤقتة؛ قد أظهروا بما فيه الكفاية على أنهم عازمون على السير في هذا الطريق الصعب.

والاتفاق الذي تم الإعلان عنه في 4 تموز اتفاق اضطر إليه الطرفان على كره، وبينما تراجع المجلس العسكري الذي أخفق في قمع القوى الشعبية الثورية خطوة إلى الوراء؛ اضطرت التشكيلات المدنية التي أدركت أنها لن تستطيع إسقاط هذه البنية العسكرية عن طريق الثورة السلمية إلى الاتفاق مع الجنرالات الذين قاموا بالمجازر. وهذا الوضع يدل على أن السودان انتقل إلى مرحلة جديدة، لكنها ستبقى إلى حين ميدانًا للصراع بين قوى الثورة والقوى المضادة للثورة.

الهوامش والمصادر :

1. Sudan: Large Spending on Army-Economists Critisize 2018 Budget", AllAfrica," 26 December 2017, https://allafrica.com/stories/201712270149.html
2. Sudan could spend up to 70 % of its budget on several war fronts this year"," Quartz, 12 February 2016, https://qz.com/africa/615938/sudan-could-spend-up-/to-70-of-its-budget-on-several-war-fronts-this-year
3. مزروعي، علي، الأفارقة (تر: يوسف قبلان)، منشورات إنسان، إسطنبول، 1992.
4. El-Gaili, Ahmed T. Federalism and the Tyranny of Religious Majorities: Challenges to Islamic Federalism in Sudan. Harvard International Law Journal. Volume: 45. Issue: 2. 2004. p. 503-546.
5. Sudan Constitution of 2005", https://www.constituteproject.org/constitution/" Sudan_2005.pdf?lang=en
6. ,Sudan Economic Outlook", AFRICAN DEVELOMENT BANK GROUP"

/https://www.afdb.org/en/countries/east-africa/sudan
7. Sudan Poverty Profile", AFRICAN DEVELOMENT BANK GROUP, June" ,2018
https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Brief-Key_Findings.pdf_-_2015-Sudan_Poverty_Profile_2014
8. ,Humanitarian Needs Overview", UN OCHA, February 2018 2018"
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Sudan_2018_Humanitarian_Needs_Overview.pdf
9. National Consensus Forces (NCF)", Sudan Tribune, http://www.sudantribune."
com/spip.php?mot330
10. Sudan Population 2019", http://worldpopulationreview.com/countries/sudan-"
/population
11. ,New Batch of Sudanese forces arrive in Yemen", Sudan Tribune, 19 June 2019"
http://www.sudantribune.com/spip.php?article67662
12. Opposition leader warns Sudan could become terror hub", Middle East Monitor,"
,27 June 2019
https://www.middleeastmonitor.com/20190627-opposition-leader-warns-sudan-could-become-terror-hub/